

في تقرير التنمية الانسانية العربية:

شدد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ الصادر يوم أمس على أهمية التغيير السياسي والإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي خاصة المسائل المتعلقة بالحرريات المنصوص عليها في الدساتير العربية واحترام حقوق الإنسان في التعبير والرأي والتجمع. وطالب التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة الى برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية يوم أمس بمنح المزيد من الحريات للمواطن وإقامة الحكم الصالح في العالم العربي وبذلك من خلال احترام الحريات الأساسية للمواطن وإنهاء جميع أنواع التهميش والتمييز ضد الأقليات والعمل على استقلال القضاء ووقف المحاكمات العسكرية والمحاكم الاستثنائية وإلغاء حالات الطوارئ التي عدت سمة لأنظمة الحكم في المنطقة لدرجة أن بعض المسؤولين في الحكم أو بعض الوزراء في الحكومات العربية تجاوزوا العشرين عاما من دون أن يزيحهم أحد أو حتى يجرا على طرح ذلك كأنما أعطيت لهم هذه المناصب حتى الوفاة، فيما يقع مئات الآلاف من الكفاءات في وظائف لا تدر دخلا ولا تنتج منتوجا مفيدا.

وقال الدكتور خالد علوش المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن التقرير الصادر حول التنمية الإنسانية بالوطن العربي لعام ٢٠٠٤ حمل شعار «نحو الحرية في الوطن العربي» مشيرا الى ان الوطن العربي قد شهد حالات من التطور النسبي في التعليم والصحة ومؤسسات المجتمع المدني إلا ان ذلك لا يعني ان الوطن العربي ينعم ويسبح في غدير الحريات وان التطوع الى الأمل والى الأفضل لا يزال مطلب الجماهير العريضة من المحيط الى الخليج والتي تطالب بالحد من الإجراءات الأمنية ومنح حرية الرأي وحرية الكتابة والصحافة مساحة واسعة لأن النقد الموضوعي ظاهرة صحية لا يجب ان نتخوف منها الأنظمة، هذا بالإضافة الى أهمية العمل على توفير العمل والأمن للمواطن.

وأوضح في عرض كلامه ان الوطن العربي لا يزال يعاني من ثلاث حالات عجز رئيسية هي: نقص في التحصيل العلمي، ونقص في مساحة الحريات والمنوحة للمواطن في الكلام والحركة ونقص في عدم إعطاء المرأة الحرية الكاملة في الانتخاب والتصويت وتقرير ذاتها ضمن وحدة المجتمع، وأكد أن الوقت قد حان لأن تمنح الحكومات العربية المزيد من الحريات ولا تبخل في ذلك لأن هذه الحقوق الأساسية كفلتها الدساتير إلا انه ومع الأسف بقيت حبرا على ورق في معظم أقطار الوطن العربي.



هذا التقرير ومحتوياته مشيرا الى أننا كمكتب قد لا نتفق مع بعض ما جاء فيه إلا ان ذلك لا يعني عدم جدواه بل على العكس فهو ذو أهمية كبرى للباحثين والعاملين.

وقال الدكتور خالد علوش: صحيح ان التقرير لا يحمل صفة الإلزامية لأنظمة العربية إلا ان تبنيه من قبل منظمة الأمم المتحدة يعطيه القوة والمنفعة في التداول والتركيز على ما جاء فيه حيث شخّص التقرير العديد من النقاط الهامة لعملية التطور في المجتمع العربي فأشار إلى ما وصل إليه الوطن العربي في التنمية البشرية والتعليم والصحة والسكن ومستوى الدخل إلا ان ذلك لا يعني عدم الولوج في معايير أخرى ومنها كم من الحريات ممنوحة للمواطن العربي مقارنة مع المواطن في الدول الغربية على سبيل المثال، مؤكدا أهمية الاستجابة الى

المطالب العربية في الحصول على الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحرية الصحافة والتعبير وحرية تشكيل الأحزاب وحق المساواة بين جميع الطوائف والأثنيات ومحاربة التمييز العنصري ومكافحة كل أجواء الفساد والرشاوى وغيرها من الأمور التي تجهض الحريات وتسيء الى سمعة الدول العربية بين الأمم وتشوه الشريعة الإسلامية بين الأديان ومن هنا فنقد أن الأوان لمراجعة الذات العربية والبعد عن كل ما يشوه صورة الوطن العربي في الداخل والخارج.

وفي العرض العام الذي تناوله تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ يتضح جليا ان معدي ومؤلفي التقرير قد غلب عليهم طابع التقويم النقدي للديمقراطية بالوطن العربي من خلال تحليل لجذور الحكم التسلسلي في المنطقة، ودعوا من

خلال سردهم للحلول المؤدية الى إنعاش المنطقة اقتصاديا وتطويرها اجتماعيا واستقرارها سياسيا الى ان تبدأ الأنظمة في عمل الإصلاحات الداخلية العاجلة وإلا فإنها سوف تواجه ضغوطا متصاعدة يوما بعد يوم ولا يستبعد ان تحدث الفوضى حين يكون التغيير عارما من الداخل.. كما تساءل المؤلفون: لماذا يقل مستوى التمتع بالحريات في الوطن العربي؟ وما الذي يفرغ المؤسسات من محتواها الديمقراطي حين تنشأ في الوطن العربي؟ ويجيب المؤلفون عن هذه الأسئلة بأن الحل لمشاكل الوطن العربي هو حلول سياسية في جوهرها لذا فلا مناص من توفير الحريات للمواطن في هذه الأقطار، ولا مناص من مغادرة سياسة القمع والإرهاب، ولا مناص من الابتعاد عن سياسة الظلم وتوجيه هذه السياسات الى العدل والمساواة بين الجميع، ويأمل الباحثون في أن تفضي هذه الجهود في الوطن العربي الى اعتماد الحوار كسياسة إيجابية وبناءة بين أطراف الحكم ومؤسسات المجتمع المدني حيث الحوار هو الضمان لإقامة حكم صالح وعادل في أجواء الحريات للمواطن التي كفلتها الدساتير وأقرتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ناشدين من هذا الطرح والتحليل ألا تتأخر الأمة العربية في اللحاق بالركب الحضاري والإنساني

الإشادة بالتحويلات الديمقراطية في مملكة البحرين نقد لاذع لتغيب الحريات وحقوق الإنسان العربي

خلال سردهم للحلول المؤدية الى إنعاش المنطقة اقتصاديا وتطويرها اجتماعيا واستقرارها سياسيا الى ان تبدأ الأنظمة في عمل الإصلاحات الداخلية العاجلة وإلا فإنها سوف تواجه ضغوطا متصاعدة يوما بعد يوم ولا يستبعد ان تحدث الفوضى حين يكون التغيير عارما من الداخل.. كما تساءل المؤلفون: لماذا يقل مستوى التمتع بالحريات في الوطن العربي؟ وما الذي يفرغ المؤسسات من محتواها الديمقراطي حين تنشأ في الوطن العربي؟ ويجيب المؤلفون عن هذه الأسئلة بأن الحل لمشاكل الوطن العربي هو حلول سياسية في جوهرها لذا فلا مناص من توفير الحريات للمواطن في هذه الأقطار، ولا مناص من مغادرة سياسة القمع والإرهاب، ولا مناص من الابتعاد عن سياسة الظلم وتوجيه هذه السياسات الى العدل والمساواة بين الجميع، ويأمل الباحثون في أن تفضي هذه الجهود في الوطن العربي الى اعتماد الحوار كسياسة إيجابية وبناءة بين أطراف الحكم ومؤسسات المجتمع المدني حيث الحوار هو الضمان لإقامة حكم صالح وعادل في أجواء الحريات للمواطن التي كفلتها الدساتير وأقرتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ناشدين من هذا الطرح والتحليل ألا تتأخر الأمة العربية في اللحاق بالركب الحضاري والإنساني

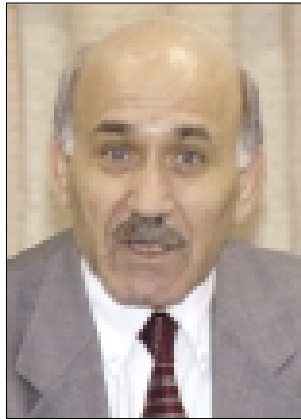
أطلق صرخة «أن الأوان» للحرية والحكم الصالح... تقرير «التنمية البشرية»:

ميثاق الجمعيات السياسية وتعيين وزيرة ضمن بؤادر الانفتاح في البحرين

الأنظمة.

وذكر التقرير أن العقبة الكبرى أمام مسيرة الحرية واقامة الحكم الصالح تكمن في وجود سلطات حاكمة لا تمثل الناس ولا تتعرض للمساءلة والمحاسبة، وأن ثمة معوقات مجتمعية أيضا تحول من دون بروز القوى المدنية والسياسية القادرة على تعزيز الانتقال نحو الحكومة التمثيلية. كما يقترح التقرير إجراء فوراً لإصلاح ممارسات الحكم بمعالجة الأولويات الثلاث المتمثلة في إلغاء حالة الطوارئ وانهاء جميع أنواع التمييز ضد الأقليات والجماعات وضمان استقلال السلطة القضائية. ويطالب التقرير أيضاً بالشروع في إصلاحات قانونية وسياسية بعيدة الأثر ترمي إلى ترسيخ القواعد المؤسساتية للحرية، والحد من احتكار السلطة الذي يحظى به المتنفذون في أكثر بلدان المنطقة.

واعتبر القائمون على التقرير أن الاحتياجات الإصلاحية الفورية تتمثل في الاحترام الكامل للحريات في مجالات الرأي والتعبير والتجمع، وانهاء جميع أنواع التهميش والتمييز ضد الجماعات الاجتماعية وأقليات، وضمان استقلال القضاء ووقف المحاكم العسكرية وجميع المحاكم الاستثنائية الأخرى. وي طرح التقرير ثلاثة سيناريوهات للتغيير في المنطقة العربية، الأول يتمثل في «إطراد الأوضاع الراهنة» وهو ما يطلق عليه المؤلفون «الخراب الآتي»، معتبرين أن استمرار الأوضاع الراهنة من عجز تنموي يلازمه قهر في الداخل واستباحة من الخارج، يمكن أن يقضي إلى تعميق الصراع المجتمعي في البلدان العربية، أما السيناريو الثاني فهو ما أطلق عليه «طريق السلامة، مسار الازدهار الإنساني» فيرى أن بالإمكان تلافي البديل الكارثي عن طريق الشروع في عملية تفاوض سلمي بشأن إعادة توزيع السلطة في البلدان العربية يمثل المقاربة الفضلى للحكم الصالح عبر مرحلة انتقالية، والثالث هو «مسار وسط ينطلق فيه الإصلاح من الخارج» وهو يؤكد على ضرورة الدعوة إلى الإصلاح التدريجي المعتدل الذي ترفده مبادرات اقليمية وعالمية.



خالد علوش

البحرين لا تعاني من انعدام الحرية قياساً إلى المعايير التي اتخذها التقرير، مستدلاً بذلك بالانتخابات النيابية والحياة الاجتماعية المتطورة قياساً بدول أخرى، إضافة إلى حرية تأسيس الجمعيات التي أصبحت في تزايد في الأونة الأخيرة.

واوضح بأن التقرير اكتفى بتناول خمس دول عربية كنماذج لخدمة التقرير لأسباب تعود إلى الموازنة المرصودة للتقرير، مشيراً إلى أن الشركة القائمة على التقرير تقوم بهذه الحملة للمرة الأولى ولم كن على ثقة من موافقة جميع الدول على أن تؤخذ كعينات للتقرير على اعتبار حساسية المعلومات التي قد يتناولها التقرير.

وأكد علوش ان التقرير يمثل آراء نخبة من الوطن العربي الذين اجمعوا على أن الوطن العربي بحاجة ماسة إلى الإصلاحات الجذرية، مشيراً إلى أن الصورة غير واضحة بعد فيما إذا كان صوغ الواقع في تقرير يخدم الأمة العربية أم أنه سيقصر على دوره الثانوي.

وخلص التقرير إلى أن أوضاع الحرية والحكم الصالح في العالم العربي تعثرها حالات تتراوح بين الوهن والعجز الخطير، وأنه على رغم نواحي التحسن المتناثرة في مجال حقوق الإنسان في بعض البلدان العربية، فإن الوضع الكلي لهذا الجانب في العالم العربي خطير وأخذ بالتدهور.

وأنه حتى في البلدان العربية المستقلة، وأن ثمة فجوة في الحرية والحكم الصالح، لأن الأنظمة التسلطية تتشدد بصورة حادة في تقييد الحريات وحق المشاركة السياسية والمجتمع المدني لتضمن عدم قيام معارضة يمكن أن تتحدى أشكال الحكم غير التمثيلية التي تفرضها تلك

المنامة - محرر الشؤون المحلية

□ أكد تقرير «التنمية البشرية العربية الثالث للعام 2004»، والذي حمل شعار «نحو الحرية في الوطن العربي» أن بعض الحكومات العربية بدأت توجهها حذراً وانتقائياً نحو الانفتاح السياسي على قوى المعارضة وافتتاح العمل في المجال العام، مستندلاً بذلك على عدد من الموضوعات في هذا الإطار في الدول العربية من بينها مملكة البحرين حين أشير إليها في التقرير بأنّها صدر فيها ميثاق جديد للجمعيات السياسية، وفي جانب آخر أشير إلى خطوة البحرين التي تحسب لصالحها بتعيين وزيرة في حكومتها، كما أشير إلى ما قامت به اللجنة الوطنية لشهداء وضحايا التعذيب حين طالبت بمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما وصفه التقرير بأنه «مبادرات اصلاح».

فيما ذكر التقرير أن البحرين من ضمن الدول التي حظرت تشكيل الأحزاب السياسية، وهو ما اعتبره التقرير تناقضاً للحمايات الدستورية مع الممارسات الفعلية. وفي هذا الصدد ذكر الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خالد علوش خلال مؤتمر صحافي عقد في بيت الأمم المتحدة بظهر امس، أن التقرير الذي تناول خمس دول عربية هي الأردن وفلسطين والمغرب والجزائر ولبنان كنماذج تمثل الدول العربية بشكل عام، لا يتناول بالحديث عن الانجازات التي حققتها الدول فيما يتعلق بمستوى الصحة والتعليم وحقوق الإنسان في هذه البلدان، بقدر تركيزه على نقص محدد يتعلق بالحرية في هذه البلدان المبنية وفقاً لمفاهيم حقوق الإنسان والثقافة والعدالة والمساواة والاقتصاد.

وأكد أن 300 نسخة من التقرير سيتم توزيعها في البحرين على المؤسسات الرسمية والمجلس الوطني بغرفتيه والجامعات ومراكز الدراسات والبحوث.

وأشار إلى أن التقرير أكد في خلاصته بأن جميع الدول العربية تعاني من نقص في الحرية على اختلاف مستوياتها، وأن القائمين على التقرير اتخذوا مسألة حقوق الإنسان وحرية التعبير وتحقيق الأمان معياراً للحرية، مؤكداً بأن

إطلاق تقرير التنمية البشرية العربية 2004

■ عمان - حسين دعدة

□ بعد عملية ولادة متعسرة أدت إلى تأخير عدة أشهر، صدر رسمياً في العاصمة الأردنية عمان «تقرير التنمية العربية 2004» الذي جرى إطلاقه في حفل خاص تحت عنوان «نحو الحرية في الوطن العربي»، الذي أجمع مراقبون على أنه «يتسم بالجرأة والحيادية في انتقاده للأوضاع خصوصاً تدني مستوى الحرية في جميع البلدان العربية».

وطالب التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمشاركة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية بالشروع في إجراء إصلاحات قانونية وسياسية، والحد من احتكار السلطة الذي يحظى به المنتفذين في معظم دول المنطقة.

ورأى التقرير، الصادر بعد تأخير عدة أشهر نتيجة العديد من الخلافات، ومنها الخلاف مع واشنطن حول بعض مضمونه الذي ينتقد احتلال العراق وفلسطين، انه «حتى مع وضع القهر الخارجي جانبا، فإن الحريات مستهدفة من سلطتين، أولهما الأنظمة غير الديمقراطية وثانيتهما سلطة التقليد والقبليّة المستترة بالدين أحيانا»، مشيراً إلى أن «تضارب السلطتين على الحد من الحريات والحقوق الأساسية أدى إلى إضعاف مناعة المواطن الصالح وقدرته على النهوض».

ولفت التقرير إلى أن الحريات، خصوصاً حرية الرأي والتعبير والإبداع، «تعاني وجوهاً من الكبت والقمع في أغلب البلدان العربية (...) إذ ظل الصحافيون على مدى ثلاثة أعوام (2003- 2001) هدفاً للملاحقات قضائية متعددة في قضايا الرأي، علاوة على صدور أحكام قضائية قاسية بحق بعضهم».

وأشار التقرير إلى أنه «علاوة على انتهاكات بعض السلطات للحق في الحياة خارج إطار القانون والقضاء، وكذلك حجم الاعتقالات التي تنتهك الضمانات القانونية منذ بدء الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وإهدار ضمانات المحاكمة العادلة في عدد من البلدان العربية، من خلال إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية، فإن أقصى أشكال الإقصاء هو بإمكان سحب الجنسية من المواطن العربي الذي تبيحه بعض التشريعات العربية بمقتضى قرار إداري من مسؤول حكومي».

وأوضح التقرير أنه باستثناءات قليلة وشكلية في بعضها، لا تجرى في البلدان العربية المعنية انتخابات رئاسية حرة يتنافس فيها أكثر من مرشح في انتخاب عام، مشيراً إلى أنه من كثرة العمليات الانتخابية التي تجرى على الساحة العربية، فإن أغلبها طوقس إجراءات تمثل تطبيقاً شكلياً لاستحقاقات دستورية، عانى معظمها من تزيف إرادة الناخبين، وتدني تمثيل المعارضة، وبهذا لم تؤد دورها المفترض كوسيلة للمشاركة.

وبينما عرج التقرير إلى الحقوق السياسية والاقتصادية في العالم العربي، من خلال دراسات أشارت إلى أن 32 مليون نسمة يعانون من نقص التغذية في 15 بلداً عربياً، انتقد أيضاً معاناة النساء مما سماه «عدم المساواة والتمييز ضدن في القانون والواقع» رغم محاولات التطوير.

وجعل التقرير الحرية «عاملاً فاصلاً» كإشكالية في العلاقة بين الحرية في العالم العربي ومصالح القوى المهيمنة عالمياً. إذ يرى أن اكتشاف النفط وإنشاء دولة «إسرائيل» كان لهما أبلغ الأثر في مواقف الدول الكبرى تجاه الحرية في الوطن العربي، بعدما أصبح تدفق النفط بأسعار مناسبة والموقف من «إسرائيل» عاملين يحددان لدرجة كبيرة رضا تلك القوى العالمية عن هذه الدولة أو تلك، بصرف النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما أدى إلى استفحال القمع والقضاء على فرص التحول الديمقراطي في الدول العربية.

وعزمت التقرير من قناة الدساتير العربية من زاوية «إطلاق الحريات وإنشاء الأحزاب السياسية» موجهاً انتقادات إلى

غالبية الدول العربية، وكذلك في ما يخص استقلال القضاء، إضافة إلى استئثار السلطة التنفيذية بالسيطرة على كل شيء، وبما يمنح رأس الدولة صلاحيات واسعة، وأحياناً مطلقة. وحذر من أن «استمرار الأوضاع الراهنة، من عجز تنموي يلازمه قهر في الداخل واستباحة من الخارج، يمكن أن يفضي إلى تعميق الصراع المجتمعي في البلدان العربية، وربما قد يؤدي في النهاية إلى تداول السلطة عن طريق العنف المسلح»، وطرح البديل، وهو «التداول السلمي للسلطة من خلال عملية تاريخية تتبناها كل الشرائح المناصرة للإصلاح في العالم العربي».

وأشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديد إلى أن القوى السياسية والمدنية في الوطن العربي صعّدت تحركها الإيجابي نحو الإصلاح السياسي، وحققت تقدماً مهماً في بعض الأحيان، مؤكداً أن المرحلة شهدت محاولات للتغيير من الخارج بدأت بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الإدارة الأميركية، مبرزا أهم المعوقات الإقليمية والدولية التي واجهت مبادرات الإصلاح.

وركز على ثلاثة معوقات، هي: استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ثم احتلال الولايات المتحدة للعراق، وأخيراً تصاعد وتائر الإرهاب، بما يشمله الأول من تدمير حياة الفلسطينيين، والثاني من خروج الشعب العراقي من واقع حكم مستبد ليوافق سلطة احتلال أجنبي أسوأ زادت من معاناته الإنسانية، إلى الإرهاب بما خلفه من زرع للخوف في المجتمعات المدنية العربية. واستعرض التقرير الجديد بعض الإيجابيات في مجال الحرية في الوطن العربي، مشيراً إلى توجه بعض الحكومات وبشكل حذر نحو الانفتاح السياسي على قوى المعارضة، وافساح مجال العمل العام، وذلك مع عدم نفي استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في عدد من الدول العربية، ومعاناة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من القيود في عدد آخر، مشيراً إلى مسألة تمكين المرأة حيث يرى أن المغرب حقق الإنجاز الأكبر بإصدار الدونة الجديدة للأسرة التي لبت الكثير من مطالب الحركة النسائية في ضمان حقوق النساء.

موقف الأردن

وأقر نائب رئيس الوزراء وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ومراقبة الأداء الحكومي مروان المعشر أن التقرير (وهو الثالث من ضمن سلسلة تقارير التنمية الإنسانية) قد «أثار الجدل والنقاش قبل صدوره نتيجة اختلاف وجهات النظر حول نتائجه وتوصياته». غير أنه لاحظ «وجود إجماع على ما حققه مثل التقارير السابقة التي ساهمت في تفكيك الصورة الحالية لواقع التنمية الإنسانية العربية وتحليلها وإعادةها إلى جذورها الأولى (...) إضافة إلى تقديم رؤية مجتهدة كيفية دفعها قدماً وتجاوز أسباب تردّي الأوضاع».

ووصف التقرير خلال حفل إشهاره في عمان أمس بـ «الجرىء والحيادي» على رغم الجدل الواسع الذي أثاره قبل صدوره «ما أدى إلى أحياء حوار بناء ونقاش طال انتظارهما».

وبين المعشر أن التقرير جاء بهدف «عرض مقومات الحرية بمفهومها الواسع والحكم الصالح كأحد ركائز الإصلاح النابع من الداخل بالإضافة إلى البنية المؤسسية للحرية».

وأشار إلى أن الأردن، بوصفه جزءاً من العالم العربي يطمح لبناء منطقة تتمتع بالسلام والطمأنينة والديمقراطية للوصول إلى مجتمعات مستقرة وآمنة توفر العيش الكريم لمواطنيها وتضمن نمواً اقتصادياً وتقدماً اجتماعياً وسياسياً مبنياً على مبادئ العدل والمساواة والكرامة الإنسانية.

واعتبر أن اختيار الأردن مكاناً لإطلاق التقرير المتميز «تعبير عن التزامه الصادق بتحقيق التنمية الإنسانية

الشاملة، وذلك من خلال الاعتراف بالتحديات، وتأكيداً على مبادرات الإصلاح وبرنامجها التي تم البدء بتنفيذها سابقاً بالسبر ببرنامج الإصلاح جذرية، على كل الصعد الاقتصادية والاجتماعية والتنمية السياسية، إضافة إلى نهج إصلاحي مستمر للإدارة الحكومية، ويعمل على تغيير شامل للثقافة المجتمعية لوظيفة القطاع العام والمؤسسات الحكومية سواء للعاملين فيها أو المتعاملين معها وبني ذلك على مبادئ التركيز على النتائج والمسائلة واللامركزية والكفاءة والمساواة والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية».

وبين أن صدور تقارير التنمية الإنسانية العربية الثلاثة أدى إلى مراكمة في البناء المعرفي من خلال عرضها لمفهوم التنمية الإنسانية في العالم العربي ومعيقاتها في مجالات اكتساب المعرفة والحرية السياسية، وحقوق المرأة الذي تعزز بصدور التقرير الثاني الذي أظهر تحديات اكتساب المعرفة وانتاجها ونشرها في العالم العربي واضعاً الرؤية إستراتيجية لتجاوزها ليصبح التعلم والبحث أساساً للإبداع المعرفي. ما ساهم بشكل فاعل، وفقاً للمعشر، في العمل على تعزيز مواطن الضعف للوصول إلى عالم عربي حر وقوي.

وأوضح أن التحديات المستقبلية للعالم العربي تتعاظم مع التغيرات الدولية المختلفة نتيجة السرعة في وصول المعلومة والخبر عبر وسائل الاتصال المختلفة والاعتماد العالم لمقاييس عالمية جديدة للحكم الصالح، لذا لا بد من دفع جهود الإصلاح في العالم العربي وتطوير أنماط التفكير والثقافة المجتمعية حول مفاهيم الحريات والحكم الصالح وأهميتها كمتطلب أساسي للتنمية الإنسانية العربية.

ونوه إلى أن الإصلاح في العالم العربي لم يعد خياراً أو رفاهية وإنما أصبح ضرورة ملحة لتغيير ينبع من الداخل ويرفع سقف الحريات للجميع وهذه حقيقة تعززها نتائج التقرير عن حال الحريات في العالم العربي.

البرنامج الإنمائي

واعتبرت الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومدير المكتب الإقليمي الدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ريماء خلف أن التقرير وجد حالة الحريات في العالم العربي تشكو من نقص بدرجات مختلفة، ولكن ترتفع مستوى الحريات الشخصية والاقتصادية مقارنة بالحريات السياسية، كما تعاني حرية الرأي من كبت وقمع.

وعرضت بعض الانتهاكات التي يعاني منها العالم العربي، ومنها: «منع تشكيل الأحزاب في سبع دول عربية، كما تنتهك حريتها في البلدان التي تسمح بها من خلال منع تأسيسها أو حلها، وتنتهك حق المواطن في الحياة من قبل السلطات أحياناً ومن قبل جماعات متطرفة، وتهدر ضمانات المحاكمة العادلة بإحالة المدنيين إلى القضاء العسكري أو المحاكم الاستثنائية كما تستخدم المخاطر الخارجية وذريعة مكافحة الإرهاب وسيلة لإعلان حالة الطوارئ التي أصبحت حالة مستدامة في بعض الدول العربية بما يعصف بكل الضمانات المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم ويجعل السلطة التنفيذية في حل من قيود الدساتير والقوانين على نواقيسها». وعلى رغم الصورة القاتمة التي رسمتها، إلا أنها لاحظت أن الساحة العربية «بدأت تشهد بعض الانفراج بعد تصاعد وتائر المناداة بالإصلاح من القوى السياسية والمدنية في أكثر من بلد عربي، بدأت الأردن في إعداد أجندة وطنية تستهدف الإصلاح الإداري والسياسي».

الأمير تركي بن طلال

ممثل برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية الأمير تركي بن طلال بن عبد العزيز أمل أن يتمكن التقرير بما اشتمل عليه من مضامين تحليلية ونقدية «من شأنه أن يوسع الفضاءات العربية بمناقشات جدلية وحوارات موضوعية مطلوبة يمكن لها أن تفيده أكثر إذا

تحسبت لما يمكن استشفافه (...) وهو الرغبة في تأصيل البحث بالعودة إلى الجذور وتأكيد تراكمية الفكر التنموي وعدم القطع مع الماضي».

ودعا «كل الحريصين على الإصلاح الحقيقي النابع من الذات إلى دعم هذا التوجه وتعزيز استقلاليته ليكون بمنأى عن أي تأثير سواء من قوى دولية أو حكومات المنطقة».

وهو لاحظ أنه منذ صدور التقرير الأول عام 2000، ظهور بوادر مشجعة لحل إشكالية الحلقة المفرودة في القرار العربي، «إذ حرك التقريران الأولان ركود الواقع العربي وأسهما في إيجاد بواعت تبشر بتغيير النمطية في أسلوب صناعة القرار وركونه إلى المنهج التقليدي العتيق».

ولفت إلى أنه على رغم استقبال المجتمعات العربية التقريرين بحدود متباينة، إلا أن «الإيجابية» غلبت على هذه الردود «على الرغم من الأثر الصادم للشفافية التي طبعتها والتي لم تعجب الحكام».

فريق القراء

عضو فريق القراء للتقرير ورئيس الوزراء اليمني السابق عبد الكريم الأرياني، الذي عرض لل صعوبات التي واجهت إطلاق التقرير، حذر من «الكتفاء بالتحديث والصراخ والمطالبة بالتححرر من النفوذ الخارجي قبل أن نحرر أنفسنا من قوالبنا الفكرية التي بنيناها داخلنا نتيجة إحتباطنا التي خيمت على نفوسنا بفعل التدخلات الخارجية في شئوننا التي حولناها إلى «غلالة» تحجب عنا رؤية واقعنا زومشجاس نعلق عليه كل علنا».

وقدم وصفاً «أدبياً رائعاً» لتعامل العرب مع رياح التغيير التي تهب على العالم، إذ قال: «من ضمن العقدة والتعقيدات التي تعوق وصولنا إلى الحكم الرشيد أن الرماد الذي تذرره رياح التغيير في العالم على عيوننا جعلنا نلعن الرياح ونترك الرماد على حاله». متسائلاً: «هل سننتظر حتى ينزل علينا وحي التغيير من السماء العليا حتى نقبل به؟!».

أحمد أبو المجد

عضو الفريق الاستشاري للفريق المعد للتقرير أحمد أبو المجد، عرض للمنهجية التي استند إليها أعضاء الفريق عند إعدادهم التقرير، «بعيدا عن الحساسيات التي يولدها إشراف بعض غير العرب من الساسة والحكام في الإلحاح على ضرورة اتخاذ الإصلاح في العالم العربي منهجا يحدده هم ولا يرضون عنه إلا بقدر استجابته لرؤياهم ومعاييرهم فيما يعد صالحاً وما لا يعد كذلك».

وتم إعداد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديد بوساطة مجموعة من المفكرين وواضعي السياسات والممارسين العرب، وهو الثالث في سلسلة البرنامج حول «التنمية الإنسانية في العالم العربي».

وتناول التقريران السابقان للعالمين الماضيين ما يعاني منه العالم العربي من نواقص تتمثل في ميادين المعرفة والحقوق السياسية وحقوق المرأة وأثار العديد من ردود الفعل المؤيدة والناقدة داخل الوطن العربي وخارجه. ويستهل التقرير الجديد الصادر أمس في جنيف مقدمته بالقول انه قد طرحت منذ العام الماضي في الوطن العربي مبادرات إصلاح رسمية ومن منظمات المجتمع المدني استهدفت معالجة بعض أوجه القصور في البلدان العربية.

وكان أهم المبادرات الرسمية «بيان مسيرة التطوير والتحديث» الذي صدر عن القمة العربية في أيار 2004 الذي دعا إلى استمرار الجهود وتكثيفها مواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، تحقيقاً لتقدم المجتمعات العربية، النابع من ارادتها الحرة. كما ظهرت مبادرات للقطاع الأهلي كان أهمها «إعلان صنعاء» الذي تمخض عن المؤتمر الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ثم «وثيقة الإسكندرية» التي صدرت عن مؤتمر قضايا الإصلاح العربي.

تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 نحو الحرية في الوطن العربي

«مراسلون بلا حدود»: العالم العربي ثاني أكبر سجن للصحافيين في العالم

إعداد - حسين العربي:

قد يبدو من التحليلات «السابقة» ان ديار مجتمع الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية دونها احوال. وهذا صحيح لا مرأه فيه. ولكن علينا ان نتذكر ان منتهى هذه المسيرة العسيرة مقصد هو من النيل بحيث يستحق العناء.

وقد ان الأوان لتعويض مافات. ومن المؤمل الانتاخر الأمة العربية مرة ثانية عن الإمساك بالمسار التاريخي المؤدي إلى الموقع الذي يليق بها في عالم جديد شجاع ونبيل، تسهم في اقامته وتعمم بالانتماء اليه.

هكذا اختتم تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004 الذي اعلن الممثل المقيم لصندوق الامم المتحدة الانمائي د. خالد علوش عن صدوره في الثانية عشر من ظهرا مس بمقر بيت الامم المتحدة بالعاصمة البحرينية المنامة. واعد هذا التقرير نخبة من المتقنين، بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للناماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية. ويتوقع معدوا هذا التقرير ان يكون نبراسا لمسيرة الاصلاح في الدول العربية.

واليكم في الاسطر التالية ابرز المحاور التي تطرق اليها التقرير:

الدساتير العربية: حرية على الورق

يعتقد واضعوا تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 أن كثيرا من الحريات التي تمنحها الدساتير العربية سرعان ما تكبلها التشريعات التنظيمية المشددة.

ويورد التقرير عدداً من المجالات التي تتناقض فيها الحمايات الدستورية مع الممارسات الفعلية، ومنها:

حرية الاجتماع: تنص أغلب الدساتير العربية على حرية الاجتماع، غير أن كثيراً من البلدان تحظر أو تقيد ممارسة الحق في الاضراب، والتظاهر، أو التجمع السلمي. حرية الرأي والتعبير: تنص الدساتير على حرية الفكر والرأي والمعتقد. غير أن التشريعات العربية، العقابية منها وغير العقابية، تحفل بالنصوص التي تنظر إلى النشر الصحفي والبلب السموغ والمرئي وممارسة حرية التعبير عموماً على أنها أنشطة خطيرة تجدر احاطتها بأسيجة قوية من المحظورات والقيود التي تفرض عليها جزاءات رادعة.

حرية الصحافة: يمكن في أية دولة عربية حظر حرية الصحافة أو الانتقاص منها بترتيبات تتيح الرقابة قبل الطبع أو بعده، ولا بد من ترخيص الصحف، ويكفل القانون للصحفيين حق الحصول على المعلومات، وفي خمسة بلدان فقط هي: الجزائر، ومصر، والأردن، والسودان، واليمن. حق تشكيل الأحزاب السياسية: يسمح من حيث المبدأ بتشكيل الأحزاب في أربع عشر دولة عربية، على الرغم من أن القوانين تتشدد في اقامتها وتنظيم أنشطتها. ويحظر تشكيل الأحزاب السياسية في ليبيا وفي دول مجلس التعاون الخليجي «المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت وعمان».

منظمات المجتمع المدني: من المتعذر إنشاء المنظمات غير الحكومية، إلا في المغرب ولبنان.

حق التقاضي الشرعي: تدعم الدساتير العربية استقلال القضاء وحرمة، إلا من أن السلطة التنفيذية تمارس وجودها الفعال المؤثر داخل أكثر الأجهزة القضائية، ويوسعا أن تلغي أحكاماً دستورية أخرى. الحق في محاكمات عادلة: تنص أغلب الدساتير العربية على ضمانات للمحاكمة العادلة في القوانين الجزائية وإجراءات التقاضي، غير أن نشطاء حقوق الإنسان كثيراً ما يقعون ضحايا في الفجوة القائمة بين هذه الضمانات المدونة على الورق، والواقع الذي تحكمه قوانين الطوارئ، والمحاكم العسكرية والمحاكم الخاصة.

تأخير المحاكمة والحرمان منها: أدى الارتفاع الهائل في عدد القضايا المنظورة في المحاكم في بعض البلدان العربية إلى تأخير المرافعات، وعدم إصدار الأحكام - مما يؤثر المخاوف من أن يلجأ المتقاضون المحبطين إلى العنف وأعمال الانتقام الفردية. حقوق الانسان العالمية: يتضمن عدد من الدساتير العربية أحكاماً تخالف مبادئ حقوق الانسان العالمية بصورة مباشرة، عندما تُحدف بعض هذه الحقوق والحريات بناء على أساس أيديولوجية أو لأسباب دينية. اساءة استخدام الشريعة: ان اعتبار الشريعة مصدراً من مصادر التشريع لا يمثل بحد ذاته انتهاكاً لمبادئ حقوق الانسان. غير أن التقرير يحذر من توجيه الخطاب إلى القاضي دون المشرع. «لان إعطاء السلطة التقديرية للقاضي في تأويل النص الشرعي والاختيار بين أقوال الفقهاء في المجال الجنائي ينطوي على مساس بالانضباط القانوني اللازم للشريعة الجنائية. ويشترط في ذلك كهلل الاستناد إلى كليات الشريعة ومقاصدها وتفسيراتها التي تتحاز للحرية والعدل والمساواة، وإغلاق الباب أمام الحكام المستبدين لتلا يتخذوا من الشريعة غطاء لممارسة الاستبداد.

الانحياز الأيديولوجي الدستوري: تحظر بعض الدساتير الآراء أو الانتماءات السياسية المخالفة، كما في سوريا، حيث يؤكد الدستور قيادة حزب البعث للمجتمع والدولة مما يعني عدم المشروعية الدستورية للتعديدية السياسية.

حالات الطوارئ: من أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان في العالم العربي سامح المشرعين العرب للسلطة التنفيذية بالأفراط في إعلان حالة الطوارئ، وإساءة استخدام ضمانات الحقوق والحريات الفردية، حتى أصبح هذا الوضع تريباً دائماً رغم زوال حالات الطوارئ التي استلزم قيامه أول الأمر.

الفساد الراسخ يعوق سبيل الإصلاح

يطالب تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث 2004 بالتصدي للفساد واستنصاه من جذوره في البلدان العربية إذا ما أريد للمنطقة أن تقيم مؤسسات حرة وتطبق أحكام القانون.

ويعتقد واضعوا التقرير أن الفساد السياسي والاقتصادي هو من الشبوع في المنطقة بحيث تظهر مسوح أجريت عن الحرية في خمس بلدان عربية أن نحو 70٪ من المشاركين في الاستطلاع يرون أن «البلد يدار لمصلحة قلة من المصالح المتنفذة».

ومظاهر الفساد واضحة للمواطنين، وخاصة قطاع الأعمال منهم «حيث يشكو هؤلاء من أن أهل الحكم يحتكرون المجالات الاقتصادية المهمة إما مباشرة أو باعتبارهم «شركاء لرجال الأعمال الناجحين».. ويؤكد

التقرير أن الفساد مُستشري في البلاد، وتقر الحكومات بذلك وتتعترف، عن طريق الحملات الدورية لمكافحة الفساد. ويخلص التقرير إلى أن زعماء البلاد، عندما يقبضون على زمام السلطة، يميلون إلى استخدام الهيئات القضائية من أجل تصفية الخصوم والمنافسين أو تطويعهم، أو حتى تأديب الأعداء المتمردين. ويرتبط ذلك بما اصطلح على تسميته «الفساد المسكوت عنه»، حيث يسمح للأنتصار المقربين باستغلال مناصبهم للإثراء غير المشروع، في حين يظل «تطبيق القانون» عليهم سلاحاً مشهراً لضمان استمرار ولائهم الكامل».

الفساد: بين «البنوي» و«المنهجي»

إن الفساد «البنوي»، كما يقول كاتبو التقرير، هو واحد من مكونات السياسة المنهجية للدولة في العالم العربي، وفي هذا النوع من الفساد، يعد استخدام المنصب العام أو اساءة استخدامه من الأمور العادية، بل الضرورية في العرف العام السائد للنظام للمحافظة على استدامته. وذلك ما يميزه عن الفساد التقليدي الذي يمارسه مرتكبوه وراء ظهر الدولة خشية الوقوع تحت طائلة القانون».

حريات وحقوق أقل المهمشين

يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث أن من يعيشون خارج التيار الرئيسي للمجتمع العربي - سواء أكان ذلك لأسباب ثقافية أو دينية أو اثنية، هم أكثر عرضاً لانتهاكات حقوق الإنسان. وتحتمل الجماعات الفرعية، شأنها شأن المواطنين، كثيراً من اضطهاد الحقوق. غير أن مؤلفي التقرير يرون أن القوانين والسياسات الإدارية أو الممارسات الاجتماعية المتأصلة تسبب لهذه الجماعات مزيداً من الامتهان وانتهاك الحقوق على أساس تلك الخلفيات.

ويشمل هذا الصنف من القهر المزوج للجماعات الفرعية في البلدان العربية الخليجية عدة فئات يأتي في مقدمتها «البدون» والمتجنسون.

ويشمل تقرير التنمية الإنسانية العربية على عدد من الأمثلة على معاملة الدرجة الثانية من المواطنين. الاضطهاد في أوضاع النزاع المسلح: عانت الجماعات الفرعية من اضطهاد سافر في مناطق النزاعات المزمرة في شمال العراق وجنوب السودان.

المحرومون من المواطنة: تتكرر ظاهرة الاضطهاد نفسها مع فئة «أصحاب البطاقات» التي لا يعرف أفرادها مستقراً لهم في المناطق الحدودية السعودية، والاكرد المحرومين من الجنسية في سورية، و«الأخادم» في اليمن.

العمال الوافدة: لا ينجو العمال الوافدون في البلدان العربية النفطية، بمن فيهم العرب، من معاناة بعض أشكال التمييز حسب المعايير الدولية. واشتهرت من بينها مسألة نظام «الكفيل» وإساءة معاملة عمال الخدمة المنزلية، خاصة النساء. الأشكال الشبيهة بالرق: في موريتانيا تعاني طائفة «الحراطين» أو الأرقاء المحريرين، من أوضاع مماثلة. وفي السودان، أقدمت القبائل المختلفة المتورطة في النزاع العسكري على خطف النساء والأطفال من قبائل أخرى تعيش ظروفها تقرب من العبودية أيضاً.

النساء والقهر المزوج: فهن يعانين من اللامساواة مع الرجال، ويتعرضن للتمييز أمام القضاء وفي تطبيق القوانين. وما زالت مجالات الإنجاز قليلة رغم تصاعد الجهود للإعلاء من شأن المرأة إذ ظلت مشاركة النساء السياسية محدودة، ولم تنصفها قوانين الأحوال المدنية. وتقف معظم القوانين الحالية عاجزة عن حماية النساء من العنف العائلي، ناهيك عما يجري في مناطق النزاع المسلح مثل السودان والصومال والعراق. الحكومات العربية تعاني أزمة الشرعية يقول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 إن على الأنظمة العربية أن تعالج أزمة الشرعية المزمرة التي تسهم في تفاقم أوضاع الحرية الراهنة إذا ما أريد للحكم أن يستعيد مصداقيته في البلدان العربية.

ويرى التقرير أن أزمة الشرعية الواسعة الانتشار التي تخيم على العالم العربي تدل على إخفاق جماعي عربي في التصدي لقضايا كبرى، من نوع المسألة الفلسطينية، والتعاون على الصعيد القومي والتدخل الأجنبي، والاسراع في التنمية الإنسانية، والتمثيل والشعبي.

ومن النتائج التي يخلص لها التقرير. دعم شعبي شحيح: ففيما تنص أغلب الدساتير العربية على أن سيادة الدولة مستمدة من الشعب أو الأمة، فإن المشاركة الشعبية والتمثيل الكامل للناس بصورة عامة ما زال متفوقين.

مصدر الشرعية ليس الشعب: إن مصدر السلطات هو رئيس الدولة الذي يستمد شرعيته من التقاليد الدينية والقبلية/ العشائرية، أو من الحركات الثورية، أو القومية، أو الشعبية.

الشرعية بالابتزاز: تحاول بعض الأنظمة تعزيز شرعيتها بأن تطرح نفسها باعتبارها أهون الشرين، أو خط الدفاع الأخير ضد الطغيان الديني أو بصورة أكثر إثارة، ضد القوي وانهايار الدولة. وذلك ما يطلق عليه بعض المراقبين مصطلح «الشرعية بالابتزاز».

لا مجال للتعبير: إن الأساليب المتبعة لتعزيز الشرعية تحول دون وصول الأحزاب السياسية إلى السلطة، وتوق نمو وسائل أخرى مشروعة للمشاركة المدنية.

الحفاظ على «دولة الثقب الأسود»: تزايد اعتماد دولة «الثقب الأسود» على عناصر التحكم والدعاية، وعلى تهميش النخب عبر أساليب الترغيب والترهيب، وعلى إبراهيم الصنفات مع قوى عالمية وإقليمية، وكذلك على تحالف كتل إقليمية متضامنة فيما بينها لترسيخ الوضع القائم للنخب الحاكمة، وللحيلولة دون ظهور القوى الجديدة الطالعة.

نبض الشارع العربي

في نطاق التقرير الثالث والأخير من تقارير التنمية الإنسانية العربية، يكشف مسح للرأي العام في خمسة بلدان عربية عن أن الناس لا ينعمون بحكم ديمقراطي، مفتوح، شفاف وحام للحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

وارتفعت، في البلدان الخمسة، نسب الميحيين الذين أعربوا عن رضاهم عن تمتعهم بحريات التنقل، والزواج والملكية، وحرية الأقليات في ممارسة ثقافتها الخاصة. غير أن أقل هذه الحريات تحققاً كان قيام معارضة فعالة، واستقلال القضاء والإعلام، وشفافية الحكم وإمكان مساءلته، ومحاربة الفساد.